

آخر التطورات المتصلة بحقوق الإنسان في مصر:

بواعث على التفاؤل أم فصل جديد من دليل الطغاة؟

فبراير/شباط 2022

ملخص التنفيذي

استهلت مصر مؤخراً إجراءات عديدة متصلة بحقوق الإنسان مثل "الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان"، والتي رغم ما تحمله من تطورات قد تبدو واعدة أمام سجل مصر الحقوقي القاتم، إلا أن النشاط لا يزال في حالة تشكك جراء التصرفات المتناقضة للدولة واستمرار بيئة القمع ضد الفضاء المدني. وكان من الطبيعي انخراط مصر في تكتيكات مثل هذه لإرضاء المجتمع الدولي، خصوصاً بعد الانتقادات المتزايدة للإجراءات التي اتخذتها البلاد واستهدفت فيها النشاط الحقوقيين، فضلاً عن المخاوف التي أثارها الولايات المتحدة، المانح والحليف العسكري الرئيسي لمصر. في حين ان الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحسين الحقيقي لحقوق الإنسان، كان يجب ان يكون موضعاً للترحيب، لا يمكن للمرء أن يمتدح هذه الخطوات ما لم تقدم تغييراً ملموساً على أرض الواقع. وتقيّم هذه الورقة الموجزة هذه التطورات الأخيرة للفضاء المدني العام في مصر وتختتم بتوصيات تجاه الحكومتين المصرية والأمريكية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد.

1. مقدمة

أطلقت الحكومة المصرية "الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان" في سبتمبر/أيلول 2021،¹ مع إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2022 "عام عمل المجتمع المدني".² لكن، وبعد ثلاثة أشهر فقط، حكمت محكمة جناح طوارئ أمن الدولة المصرية على الناشط الحقوقي علاء عبد الفتاح، والمحامي الحقوقي محمد الباقر، والمدون محمد إبراهيم، بتهمة "نشر أخبار كاذبة" ذات الدوافع السياسية، من دون إتاحة الفرصة لهم للاستئناف.³

ووضع النشاط الحقوقيين في السجن في مصر ليس بجديد، إذ يواجه النشاط والمحامون والصحفيون في مصر قيوداً شديدة تحد من أدائهم لعملهم⁴ وممارسة حقوقهم الأساسية في حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع. فمن أصل 114 ألف⁵ سجين في مصر، 60 ألف⁶ سجين تقريباً منهم سجناء سياسيون، فضلاً عن الآلاف قيد الاحتجاز الذين ترسلهم السلطات القضائية باستمرار إلى الحبس الاحتياطي بلا أدلة ومن دون السماح لهم بالدفاع عن أنفسهم.⁷ ومع تولي الرئيس

السيسي السلطة في عام 2013 زادت القيود المفروضة على الفضاء المدني، حيث أغلقت الحكومة مئات المنظمات غير الحكومية،⁸ وشدت حملات القمع⁹ والانتقام ضد المجتمع المدني،¹⁰ مما جعل قدرة بعض المنظمات الحكومية على القيام بعملها صعباً، إن لم يكن مستحيلًا. فعلى سبيل المثال، قررت "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" في يناير/كانون الثاني 2022 وقف أنشطتها بعد 18 عاماً من الدفاع عن حرية التعبير في مصر والمنطقة العربية الأوسع، في سبب يعود إلى ظروف العمل الصعبة التي تواجهها كمنظمة مجتمع مدني في مصر، وتعرضها للمضايقات والاعتداءات الجسدية ومحاولات السلطات تعيين مخبرين لها داخل المؤسسة كموظفين.¹¹ كما قامت قوات الأمن بمضايقة - وحتى اعتقال - عائلات النشاط الحقوقيين والمعارضين المقيمين في الخارج.¹²



نظم النشاط احتجاجاً لانتهاك حقوق الإنسان، وذلك خلال زيارة الرئيس السيسي لفرنسا (باريس) في 8 كانون الأول من عام 2020. وعندما تسلم الرئيس السيسي السلطة تزايدت القيود على القضاء المدني. رويترز / كريستيان هارتمان .

وعملت الحكومة المصرية مؤخراً على تنفيذ إجراءات مختلفة في مقاربتها لموضوع حقوق الإنسان، لكن تحاول هذه الإجراءات تبييض سجل الانتهاكات والقيود الجسيمة المستمرة التي تستهدف الفضاء المدني. وسيقيّم هذا المقال الإجراءات الأخيرة، وسبب إجراء الحكومة المصرية لها، والنكسات المستمرة، والدور الفريد

للولايات المتحدة مع مصر كمانح رئيسي. ثم سيختتم بتقديم توصيات إلى الحكومتين المصرية والأمريكية بشأن الخطوات الرئيسية الواجب اتخاذها لتحسين مساءلة الحكومة واحترام حقوق الإنسان.

2. التدابير الوطنية الأخيرة لحقوق الإنسان في مصر

اتخذت مصر بعض الإجراءات الحقوقية الإيجابية مؤخراً، مثل تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان (اختصاراً "الاستراتيجية")، ورفع حالة الطوارئ في البلاد، ووضع أول امرأة تتراأس المجلس القومي لحقوق الإنسان. ومن المحتمل أن انخراط مصر في تكتيكات إصلاحية حقوقية جاء رداً على الضغط الدولي والانتقادات لسجلها الحقوقي،¹³ بما في ذلك ما جاء في التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل الأخير لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة¹⁴ والإدانة المشتركة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لانتهاكات مصر الحقوقية في الدورة 46 لمجلس حقوق الإنسان.¹⁵ لكن كانت وزارة الخارجية المصرية هي الجهة التي تقود الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، في إشارة إلى أنها قد تكون موجّهة بشكل أكبر نحو الجمهور الخارجي بدلاً من جمهور البلاد؛¹⁶ بالتالي، يحتمل أن تكون الاستراتيجية والتكتيكات المماثلة بمثابة "حل سريع" ومحاولة لتبييض سجل الحكومة الحقوقي أمام اللابعين والمانحين الدوليين، بما في ذلك الولايات المتحدة .



وفي دورة ال 35 من جلسة مجلس حقوق الانسان تبين ان مصر من المحتمل ان تكون تشارك في تكتيكات لإعادة إصلاح أمور حقوق الانسان ، وذلك بسبب الضغوطات الخارجية بما فيها الادانة المشتركة من قبل دول الأعضاء في مجلس الامم المتحدة لدورة 46 لمجلس حقوق الانسان. [صور الأمم المتحدة / جان مارك فيريه.](#)

A. اعتماد الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان

أطلقت مصر استراتيجيتها الوطنية الأولى لحقوق الإنسان في سبتمبر/أيلول 2021، انطلاقاً من رؤية تهدف لاحترام وتعزيز حقوق الإنسان المختلفة المنصوص عليها في دستور وتشريعات البلاد، فضلاً عن اتفاقها الإقليمية والدولية.¹⁷ وترتكز الاستراتيجية على بناء التشريعات والقدرة المؤسسية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان¹⁸ في أربعة مجالات رئيسية: (1) الحقوق المدنية والسياسية؛ (2) الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (3) حقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق الإعاقة، وحقوق المسنين؛ (4) التعليم وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.¹⁹

زعمت اللجنة الدائمة العليا لحقوق الإنسان، وهي الجهة الحكومية التي تتراأس الاستراتيجية وتعمل على نشرها،²⁰ أن الاستراتيجية أعدت بالتشاور مع الهيئات الحكومية وممثلين عن المجتمع المدني،²¹ لكن لم تتم دعوة المنظمات الحقوقية في البلاد للتشاور (كما في حالي الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فضلاً عن أن البيئة القمعية التي ينشط فيها المجتمع المدني في مصر تطرح بدورها أسئلة حول مدى حرية وتمثيل هذه المشاورات.²² وبينما أسقطت السلطات بعض الدعاوى ضد المنظمات غير الحكومية في القضية 173 - وهي قضية مثيرة للجدل للغاية تم رفعها في عام 2011 ضد العديد من المنظمات الدولية والمصرية -²³ لا يزال بعض النشطاء الحقوقيين يعانون من حظر السفر والتجميد لأصولهم.²⁴

وتشير الإستراتيجية إلى تبنيها مبادئ حقوق الإنسان على المستوى الدولي ورغبة مصر في تنفيذ التزاماتها الإقليمية والدولية.²⁵ ويعتبر التعهد بالامتنال لهذه الالتزامات خطوة إيجابية نظرياً، لكن ثمة طريق طويل لقطعه للوصول إلى هناك. وكما أشار المحامي الحقوقي نجاد البرعي،²⁶ يمكن أن تكون الاستراتيجية بمثابة وثيقة إضافية لمساءلة الحكومة على التزاماتها الحقوقية و "... الضغط لمزيد من التغيير ودعم حقوق الإنسان".²⁷ لكن لظالما استخدمت الحكومات القمعية والاستبدادية تقنين الحريات وحقوق الإنسان كتكتيك،²⁸ إذ يمكن لممثلي الحكومة المصرية مثلاً الإشارة إلى الدستور أو الاستراتيجية لتفادي، وحتى تقويض، الانتقادات التي تتلقاها بشأن ممارستها في مجال حقوق الإنسان.²⁹ وبينما تدعي الإستراتيجية على الورق التقيد بالتزامات البلاد الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان، لا تزال مصر تشارك في انتهاكات صارخة مختلفة، بما في ذلك انتهاك الحق في حرية التعبير، لكل من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.³⁰ فعلى سبيل المثال، أُدين حسام بهجت، الصحفي والناشط الحقوقي المصري ورئيس "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، وحُكم عليه في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 بغرامة قدرها 10 آلاف جنيه مصري (حوالي 600 دولار أمريكي) لمجرد تغريدة³² انتقد فيها الرئيس السابق لهيئة الانتخابات الوطنية.³³ كما اعتقلت السلطات المصرية أيضاً، بشكل مشابه، أحمد سمير السنطاوي، طالب الدراسات العليا في جامعة أوروبا الوسطى، وحكمت عليه بالسجن لمدة أربع سنوات بتهم "نشر أخبار وبيانات كاذبة ... لتكدير السلم العام أو إثارة الفرغ بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة".³⁴ وفي يونيو/حزيران 2021، قدمت "مؤسسة حرية الفكر والتعبير" و"منظمة روبرت ف. كينيدي لحقوق الإنسان" عريضة مشتركة³⁵ إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، ودعوة الحكومة المصرية إلى إطلاق سراح السنطاوي، ما جعل فريق الأمم المتحدة العامل يصدر قراراً إيجابياً في 28 يناير/كانون الثاني 2022 يقضي بأن احتجاز السلطات المصرية للسنطاوي يعتبر تعسفاً.³⁶ لكن لا يزال السنطاوي مسجوناً، كما هو حال مصريون عديدون ممن لا يزالون يواجهون انتقاماً من الدولة بسبب عملهم.

مختلف الهيئات الحقوقية.⁵⁸ ورغم اعتراف المجلس القومي لحقوق الإنسان بقضايا حقوق الإنسان الرئيسية في مصر (مثل الاستخدام المفرط للاحتجاز السابق للمحاكمة)،⁵⁹ فإن ادعاء المجلس باستقلاليتها⁶⁰ نظراً لإشادته بشكل غير ملائم بممارسات الدولة في مجال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، ذكرت السفيرة خطاب في بيان صحفي نُشر مؤخراً على موقعها على الإنترنت كيف أن "... الدولة المصرية في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي اتخذت خطوات غير مسبوقة لتعزيز حقوق الإنسان وتقويتها ..."⁶¹ ومرة أخرى، يعد التركيز على الخطوات الأخيرة لاعتماد الإستراتيجية ورفع حالة الطوارئ بمثابة إشارة إنذار حول الانتهاكات الحقوقية الجسيمة الجارية في البلاد. إن تعيين امرأة كرئيسة للمجلس القومي لحقوق الإنسان له قيمة ظاهرية تتمثل في زيادة تمثيل المرأة في الشؤون العامة، ولكن يجب أن يكون خطاب السفيرة في نهاية المطاف متقبلاً للعمل ومستجيباً للمجتمع المدني، ويجب أن يدفع باتجاه إصلاح الممارسات الحقوقية المصرية على أرض الواقع.

3. الإجراءات المتناقضة للدولة

تبدو الإجراءات المذكورة أعلاه، للرائي غير المطلع على المشهد السياسي أو الحقوقي في مصر، خطوات واعدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في البلاد، لكن ينبغي النظر إلى هذه التطورات الجديدة على خلفية التدابير التشريعية المتناقضة المعمول بها حالياً.

A. التعديلات التي تضر بالفضاء المدني

نفذت الحكومة، بعد رفعها حالة الطوارئ، إجراءات غير متسقة مع رفع حالة الطوارئ من خلال إقرارها ثلاثة تعديلات حلت عملياً محل بعض سلطات الطوارئ المفقودة،⁶² والتي كانت:

- تعديلات على كل من قانون مكافحة الإرهاب (قانون 94 لسنة 2015)
- وقانون العقوبات (قانون 58 لسنة 1937)،
- وتوسيع قانون يتطرق إلى اختصاص المحاكم العسكرية (القانون 136 لسنة 2014).⁶³

وقامت التعديلات على قانون مكافحة الإرهاب بزيادة الغرامات على من يقوم بالإبلاغ أو التصوير أو تسجيل المعلومات في قضية تتعلق بالإرهاب،⁶⁴ الأمر الذي يحذر من الحق في حرية التعبير ووصول المواطنين والإعلاميين إلى المعلومات. ويثير هذا التعديل القلق بشدة على اعتبار أن الدول السلطوية، مثل مصر، تستخدم تهم الإرهاب كذريعة لاستهداف النشطاء الحقوقيين،⁶⁵ ويعيق منع الإبلاغ عن مثل هذه الحالات شفافية الحكومة. أما التعديلات على قانون العقوبات فتجزم جمع البيانات أو المعلومات أو البحث دون تصريح من وزارة الدفاع.⁶⁶ الأمر الذي يمثل عقبة إضافية أمام الباحثين والصحفيين في مصر،⁶⁷ ويعيق حقهم في الوصول إلى المعلومات. أخيراً، وسعت الحكومة قانوناً يمنع الاختصاص القضائي للمحاكم العسكرية في جميع الجرائم المرتكبة في "المرافق العامة والحيوية"⁶⁸، إنما من دون تقديم تعريف واضح لماهية "المرافق العامة والحيوية".⁶⁹ وتشمل الجرائم

كما أن الاستراتيجية لا تجعل الدولة تتحمل المسؤولية عن دورها في احترام وكفالة احترام معايير حقوق الإنسان، حيث تسرد الاستراتيجية أربع تحديات يجب العمل عليها لحماية حقوق الإنسان في مصر وهي كل من: الحاجة إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، والحاجة إلى تعزيز المشاركة العامة، والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية، والإرهاب.³⁷ ويتجاهل التركيز على حالة حقوق الإنسان في مصر، باعتبارها قضية ثقافية وعامة، دور الدولة في خلق بيئة معادية لحقوق الإنسان،³⁸ مما يزيد من الشكوك حول مصداقية الحكومة فيما يتعلق بالاستراتيجية.

B. رفع حالة الطوارئ

إلى جانب اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، قام الرئيس السيسي برفع حالة الطوارئ³⁹ في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021⁴⁰ والتي أعلنتها الحكومة في أبريل/نيسان 2017⁴¹ رداً على تفجيرين زعم "تنظيم الدولة الإسلامية" استهدافه كنيستين مهمات.⁴² ورغم أن حالة الطوارئ كانت فقط لمدة ثلاثة أشهر مع إمكانية تجديدها مرة واحدة،⁴³ جدد السيسي حالة الطوارئ بشكل متكرر حتى تم رفعها مؤخراً.⁴⁴ واستخدمت الحكومة حالة الطوارئ في مصر لقمع أصوات المعارضة بشكل إضافي،⁴⁵ حيث تؤكد التجربة المصرية الإدانة العالمية لاستخدام حالات الطوارئ في مكافحة الإرهاب، إذ وسعت حالة الطوارئ في مصر سلطات الأجهزة التنفيذية والأمنية، وقلصت الرقابة القضائية، وأنشأت محاكم أمن دولة الطوارئ.⁴⁶ وبينما يمثل رفع حالة الطوارئ خطوة نحو إزالة سلطات الدولة التي لا قيود عليها،⁴⁷ لا تزال عواقبها على النشطاء الحقوقيين قائمة؛ إذ أن محكمة أمن الدولة العليا ستستمر في الاستماع إلى القضايا الجارية، في حين ستتم إحالة القضايا الجديدة إلى المحكمة العامة.⁴⁸ بالتالي، ستستمر محكمة أمن الدولة العليا في النظر في قضايا السنطاوي وعلاء عبد الفتاح⁴⁹ والنشطاء الحقوقي والباحث باتريك جورج زكي⁵⁰ وغيرهم بموجب إجراءات الطوارئ.⁵¹ ولا يمكن استئناف القضايا والقرارات الصادرة عن محكمة أمن الدولة العليا، بل يمكن للرئيس فقط تغيير الحكم أو الأمر بإعادة المحاكمة،⁵² مما يعيق حق المتهم في محاكمة عادلة

C. تعيين أول امرأة لتولي رئاسة المجلس القومي لحقوق الإنسان

عينت مصر أول امرأة تتراأس المجلس القومي لحقوق الإنسان في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2021،⁵³ حيث ستتولى السفيرة مشيرة خطاب المنصب، بعد أن شغلت سابقاً مناصب وزيرة الأسرة والسكان والرئيسة السابقة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.⁵⁴ وتأسس المجلس القومي لحقوق الإنسان في عام 2003،⁵⁵ وهو الكيان المستقل للدولة لتعزيز حقوق الإنسان. ويتلقى المجلس شكاوى المواطنين ويحيلها إلى السلطات المختصة، ويقدم التوصيات للحكومة، ويستضيف المناقشات حول المسائل الحقوقية.⁵⁶ ونشر المجلس القومي لحقوق الإنسان تقارير سنوية عن أوضاع حقوق الإنسان في مصر⁵⁷ وله لجان مختلفة للتعامل مع

A. نهج إدارة بايدن

لا يعتبر انتقاد قمع الفضاء المدني في مصر بجديد، لكن ربما زاد تركيز إدارة بايدن الشديد على حقوق الإنسان - مقارنةً بمن سبقه من الإدارات - من الضغط على الرئيس السيسي لإجراء بعض التحسينات، لا سيما في ضوء الدعم المالي الأمريكي لمصر. فخلال حملته الانتخابية، غرد الرئيس جوزيف بايدن قائلاً "لا مزيد من الشيكات الفارغة [على بياض] لديكتاتور ترامب المفضل" متعهداً بوضع "حقوق الإنسان في صميم السياسة الخارجية الأمريكية".⁸¹ كما كرر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن خطأً مشابهاً، مشيراً إلى أن حقوق الإنسان تمثل أولوية في العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر.⁸² ووجوب قيام مصر بالمزيد في مجال حقوق الإنسان.⁸³



السكرتير بلينكن مع وزير الخارجية المصري (سامح الشكري) خلال الحوار الاستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وذلك في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في واشنطن العاصمة وقد صرح بلينكن بأن حقوق الإنسان لها الأولوية في العلاقات بين أمريكا ومصر. رويترز / أليكس براندون/بول.

B. وضع شروط حيال المعونات

لم تتخذ إدارة بايدن جميع الإجراءات المناسبة المتاحة رغم وعودها بجعل حقوق الإنسان أولوية، إذ حجبت حكومة الولايات المتحدة 130 مليون دولار فقط من أصل 300 مليون دولار من الأموال المقيدة التي كان سيتم توزيعها مشروطاً بتقديمها فقط في حال استوفت الحكومة المصرية شروطاً معينة في مجال حقوق الإنسان⁸⁴ (تمثلت في الإفراج عن 16 شخصاً حددتهم الولايات المتحدة بالاسم وإسقاط الملاحقات القضائية ضد منظمات المجتمع المدني في القضية 173).⁸⁵ والتزمت إدارة بايدن بهذا القرار ولم تقدم دفعة الـ 130 مليون دولار لعدم تلبية مصر الشروط مع حلول الموعد النهائي في 30 يناير/كانون الثاني 2022.⁸⁶ لكن يبدو أن لضغوط الولايات المتحدة تأثير على مصر، إذ أفرجت السلطات هناك عن بضع سجناء سياسيين منذ الإعلان عن تقديم المساعدات لقاء شروط.⁸⁷ ورغم أن المساعدة المشروطة كانت خطوة نحو الأمام،⁸⁸ اختارت إدارة بايدن حجب أقل من نصف أموال المساعدات فقط. بالإضافة إلى ذلك، وقبل أيام من سحب الـ 130 مليون دولار، أعلنت الولايات المتحدة أكثر عن مبيعات أسلحة بقيمة 2.5 مليار

الاحتجاجات والهجمات التي تتم على البنية التحتية العامة مثل الطرق والجسور،⁷⁰ حيث من المرجح أن يؤدي مثل هذا التعريف الفضفاض الخاضع للتفسير التقديري إلى إساءة الاستخدام. واستخدمت السلطات هذا القانون لمنح المحاكم العسكرية سلطة قانونية على المدنيين،⁷¹ وهو ما يحرم المدعى عليهم من حقوق معينة مثل الحق في إبلاغهم بالتهمة والحق في الاتصال بمحام،⁷² ما يخالف المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تتعارض هذه التعديلات مع هدف الدولة في رفع حالة الطوارئ على اعتبار أنها تمنح الدولة صلاحيات أكبر، وتحد من قدرة المواطنين على ممارسة حريتهم في التعبير وإبداء الرأي، وحقهم في الحرية والأمن من خلال إحالة القضايا "العامة والحيوية" إلى المحاكم العسكرية (على حساب المحاكم المدنية).

B. القوانين والممارسات المحلية التي تقمع بشكل غير ملائم الفضاء المدني

لا يزال لدى مصر تشريعات وسياسات تقيّد الفضاء المدني وتنتهك التزاماتها الدولية والإقليمية الحقوقية، إذ يحد قانون الاحتجاج المصري (القانون 107 لعام 2013) من حرية التجمع لأنه يُلزم وجوب إخطار منظمي الاحتجاجات المكونة من 10 أفراد أو أكثر قسم الشرطة المعني قبل 3-15 يوماً من الاحتجاج.⁷³ ويمنع الحظر المهم لانتهاكات "الأمن العام أو النظام العام" السلطات قدراً كبيراً من السلطة التقديرية في إيقاف الاحتجاجات.⁷⁴ وتستخدم مصر أيضاً في كثير من الأحيان الحبس الاحتياطي ضد نشطاء الفضاء المدني بدلاً من استخدامه كما لاذ أخير،⁷⁵ وهو ما يجعلها تحتجز الكثيرين في الحبس الاحتياطي من دون أدلة مناسبة. كما تنخرط السلطات فيما يُدعى بـ "التناوب"، وهي ممارسة تقوم فيها السلطات برفع قضية جديدة ضد متهم حاملما يصل المهتم إلى المدة القصوى لاحتجازه بسبب التهمة الأولى الموجهة إليه، بالتالي إبقاؤه رهن الحبس الاحتياطي لفترات زمنية مطوّلة.⁷⁶ وكان أحمد سمير السنطاوي أحد الأشخاص الذين احتُجزوا قبل المحاكمة وخضع لـ "التناوب"؛⁷⁷ بالتالي يصعب الوثوق في أن الإجراءات الأخيرة تتمحور حقاً حول النهوض بالممارسات الحقوقية في البلاد وحماية المواطنين من إساءة استخدام السلطة مع استمرار تطبيق مثل هذه السياسات.

4. الدور الفريد للولايات المتحدة مع مصر

من المهم ملاحظة دور وقوة المانحين والحلفاء الدوليين، وخاصة الولايات المتحدة، نظراً لوجود احتمال بأن مصر ربما تعلن عن هذه الإجراءات لتحسين نظرة الجمهور الخارجي إليها. ولطالما كانت الولايات المتحدة ومصر تاريخياً شريكين رئيسيين، وتحديداً فيما يتعلق بمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة،⁷⁸ إذ كان ثمة تعاون عسكري قوي بين البلدين،⁷⁹ إذ وصلت قيمة المساعدات الخارجية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى مصر بين عامي 1946 و2019 إلى حوالي 81.4 مليار دولار.⁸⁰ وتأتي مع هذا القدر الكبير من المساعدات مسؤولية ضمان عدم مشاركة الولايات المتحدة في تمويل نظام قمع.

دولار وتمويل عسكري خارجي لمصر بقيمة 1 مليار دولار.⁸⁹ يقوض الاستمرار في منح الحكومة المصرية مبالغ طائلة تأثر الشروط التي فُرضت على منح الـ 130 مليون دولار ذلك.⁹⁰

C. تحسين المساءلة على مستوى الولايات المتحدة

كانت ثمة محاولات أمريكية أخرى لتحسين المساءلة رغم عدم حجب إدارة بايدن جميع الأموال المقدمة، إذ شكل النائبان دون باير وتوم مالينوفسكي في يناير/كانون الثاني 2021 "التجمع المصري لحقوق الإنسان" لتعبئة تحرك الكونغرس بشأن الانتهاكات الحقوقية في مصر.⁹¹ كما قدم السناتور ديك دوربين تعديلات على "قانون تفويض الدفاع الوطني" لعام 2022 ليشمل قسماً للإبلاغ عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب من قبل مسؤولي الدولة المصرية والاحتجاز التعسفي للأمريكيين وأفراد أسرهم.⁹² لكن لم يُدرج هذا القسم في نهاية المطاف في النسخة النهائية من القانون،⁹³ مما أضعاف الفرصة على ضمان إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في التعامل مع الحكومة المصرية، لا سيما في ظل الإجراءات التي ارتكبتها الحكومة المصرية ضد أمريكيين.

5. التوصيات

وضعت الحكومة المصرية استراتيجية لحقوق الإنسان وألغت حالة الطوارئ، لكن لن تكون لهذه التغييرات أي مغزى ما لم تتخذ خطوات فورية لوقف الهجمات على المجتمع المدني وتوفير الضمانات اللازمة لمساحة مدنية محمية. وفي ظل الوضع القمعي في مصر، ندعو الحكومتين الأمريكية و المصرية إلى تنفيذ التوصيات التالية:

إلى الحكومة المصرية:

- الالتزام بتنفيذ الخطوات السبع المتبقية التي دعت إليها خمس منظمات مصرية رائدة في مجال حقوق الإنسان.⁹⁵ وبينما كان رفع حالة الطوارئ إحداها، فإن الستة المتبقية هي:
 1. إطلاق سراح السجناء السياسيين، بمن فيهم أحمد سمير السنطاوي وعلاء عبد الفتاح، اللذان يُعاقبان جراء نشاطهما وأبحاثهما وعملهما الحقوقي
 2. إيقاف الاعتقالات التي لا نهاية لها.
 3. إيقاف تنفيذ جميع عمليات الإعدام.
 4. وقف الملاحقات الجنائية للنشطاء الحقوقيين.
 5. سحب مشروع قانون الأحوال الشخصية.⁹⁶
 6. إلغاء حجب المواقع.
- إلغاء التعديلات على قانون مكافحة الإرهاب، وقانون العقوبات، والقانون الذي يوسع اختصاص المحاكم العسكرية.
- الانخراط في حوار حقيقي مع المجتمع المدني لبناء نهج حقوقي شامل يوفر بيئة تمكينية ومفتوحة للفضاء المدني.
- تنفيذ المعايير الحقوقية الدولية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي، والدستور القومي المصري من خلال احترام وضمن ممارسة الشعب المصري الكاملة لحرياته الأساسية. ولا يتم ذلك فقط عبر التعهد أو وجود تشريعات تسمح بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، بل عبر السماح عملياً للأصوات المستقلة بالتحدث دون خوف من الانتقام.

إلى حكومة الولايات المتحدة:

- إعادة تقييم وصقل الدعم العسكري ومبيعات الأسلحة لمصر، واشتراط تقديمها بإدخال تحسينات كبيرة على سجل مصر الحقوقي.⁹⁴
- دعم إصدار تشريع للإبلاغ عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والاحتجاز التعسفي التي ترتكبها الحكومة المصرية ضد مواطني الولايات المتحدة وأفراد أسرهم.
- الاستمرار في الضغط على مصر للإفراج عن 16 سجيناً سياسياً حُددت أسماؤهم سابقاً وإسقاط جميع القضايا والتهم الموجهة إلى المجتمع المدني في القضية 173، كما ورد في شروط إعادة برمجة 130 مليون دولار كمساعدة.

معلومات التواصل

تمت صياغة ورقة الإحاطة من قبل موظفين لمنظمة روبرت ف. كينيدي لحقوق الإنسان لغرض المعلومات فقط. لمزيد من المعلومات او للتعاون مع منظمة روبرت ف. كينيدي لحقوق الإنسان الرجاء التواصل مع جيسيكاً ضوميط، زميل قانون بينتو doumit@rfkhumanrights.org.

للمزيد من المعلومات عن اعمال منظمة روبرت ف. كينيدي لحقوق الإنسان ونشاطاتها وفي مصر ايضا الاطلاع على الموقع rfkhumanrights.org.

- ¹ *Egypt Launches National Strategy for Human Rights*, Egyptian Streets (Sept. 11, 2021), <https://egyptianstreets.com/2021/09/11/egypt-launches-national-strategy-for-human-rights/>.
- ² Presidency of the Republic of Egypt, *President El-Sisi Launches National Strategy for Human Rights*, Youtube (Sept. 11, 2021), https://www.youtube.com/watch?v=o_oiqsO2pjo at 3:03:15.
- ³ Nada Rashwan, *Egypt Sentences 3 Human Rights Activists to Prison*, N.Y. Times (Dec. 20, 2021), <https://www.nytimes.com/2021/12/20/world/middleeast/egypt-human-rights-activists-sentenced.html>.
- ⁴ See *Egypt*, CIVICUS <https://monitor.civicus.org/country/egypt/> (last updated Sept. 9, 2021); *Ratings*, CIVICUS <https://monitor.civicus.org/Ratings/#closed> (last accessed Jan. 25, 2022).
- ⁵ Ezzedine C. Fishere, *Egypt's republic of fear has detained tens of thousands. It's cruel — and counterproductive*, Washington Post (Feb. 24, 2021), <https://www.washingtonpost.com/opinions/2021/02/24/egypt-political-prisoners-sissi-fear/>; *Press briefing note on Egypt*, Office of the United Nations High Comm'r for Human Rts. (April 3, 2020), <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25772&LangID=E>.
- ⁶ See, e.g., *There is Room for Everyone... Egypt's Prisons Before & After January 25 Revolution*, The Arabic Network for Human Rts Info. (ANHRI) <http://anhri.net/?p=173532&lang=en> (last accessed Jan. 25, 2022); Hossam el-Hamalawy, *The Lessons of Egypt's Long Road to Revolution*, Democracy for the Arab World Now (Sept. 23, 2021), <https://dawnmena.org/the-lessons-of-egypts-long-road-to-revolution/>; *Egypt: Little Truth in Al-Sisi's '60 Minutes' Responses*, Human Rts. Watch (Jan. 7, 2019), <https://www.hrw.org/news/2019/01/07/egypt-little-truth-al-sisis-60-minutes-responses>.
- ⁷ *Egypt: Events of 2021*, Human Rts. Watch, <https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/egypt> (last accessed Feb. 7, 2022); Authorities "remand" detainees, which is also known as pre-trial detention. See Mai El-Sadany, *Remand: Guilt before Innocence in Egypt's Rule of Law*, Tahrir Inst. for Middle East Pol'y (June 21, 2014), <https://timep.org/commentary/analysis/remand-guilt-innocence-egypts-rule-law/>.
- ⁸ *Q&A: Legal Framework and Environment for Nongovernmental Groups (NGOs) in Egypt*, Human Rts. Watch (July 15, 2021), <https://www.hrw.org/news/2021/07/15/qa-legal-framework-and-environment-nongovernmental-groups-ngos-egypt>; Hussein Baoumi, *Bricks in the Wall: El Nadeem, the NGO Law, and Egypt's Crackdown*, Tahrir Inst. for Middle East Pol'y (Feb. 10, 2017), <https://timep.org/commentary/analysis/bricks-in-the-wall-el-nadeem-the-ngo-law-and-egypts-crackdown/>.
- ⁹ *Egyptian Government Continues Unjust Crackdown on Civil Society*, RFK Human Rts. (March 22, 2016), <https://rfkhumanrights.org/press/egyptian-government-continues-unjust-crackdown-on-civil-society>.
- ¹⁰ See *Press briefing note on Egypt-detention of human rights defenders*, Office of the United Nations High Comm'r for Human Rts. (Nov. 20, 2020), <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26523&LangID=E>.
- ¹¹ *In the absence of the bare minimum of the rule of law and respect for human rights The Arabic Network for Human Rights Information decides to suspend its activities*, The Arabic Network for Human Rts Info. (ANHRI) (Jan. 10, 2022), <https://www.anhri.info/?p=28614&lang=en&eType=EmailIBlastContent&ed=87f1c5a8-faca-4843-b98a-87141572763e>.
- ¹² *Egypt: Escalating Reprisals, Arrests of Critics' Families*, Human Rts. Watch (Feb. 19, 2021), <https://www.hrw.org/news/2021/02/19/egypt-escalating-reprisals-arrests-critics-families>; *Egypt: Events of 2021*, Human Rts. Watch, *supra* note 7.
- ¹³ See *Egypt: Events of 2021*, Human Rts. Watch, *supra* note 7.
- ¹⁴ Mohamed Ashraf Abu Emaira, *Egypt announces human rights strategy to mixed reviews*, Al Monitor (Sept. 22, 2021), <https://www.al-monitor.com/originals/2021/09/egypt-announces-human-rights-strategy-mixed-reviews>.
- ¹⁵ *Condemnation of Egypt's Abuses at UN Rights Body*, Human Rts. Watch (March 21, 2021), <https://www.hrw.org/news/2021/03/12/condemnation-egypts-abuses-un-rights-body>.
- ¹⁶ *Egypt: National Strategy for Human Rights a ruse to show international community and donor states that political reform is underway*, Cairo Inst. for Human Rts. Studies, (Nov. 15, 2021), <https://cihrs.org/egypt-national-strategy-for-human-rights-a-ruse-to-show-international-community-and-donor-states-that-political-reform-is-underway/?lang=en>.
- ¹⁷ Allajna al'aya aldaayimat lhqwq insan, *Stratyjyh watanyh lhqwq insan: jumhuwriyih masr al 'rabiya 2021-2026* (National Strategy for Human Rights: The Arab Republic of Egypt 2021-2026), available at <https://manshurat.org/node/73991> at 5 (hereafter *Stratyjyh watanyh*).
- ¹⁸ Supreme Standing Comm. for Human Rts, *National Strategy for Human Rights: The Arab Republic of Egypt 2021-2026*, <https://sschr.gov.eg/media/gapb5bq4/national-human-rights-strategy.pdf> at 12-14 (hereafter *National Strategy for Human Rights*).
- ¹⁹ *Egypt Launches National Strategy for Human Rights*, Egyptian Streets, *supra* note 1; Aida Salem and Rana Mamdouh, *Egypt's human rights strategy is finally out, but will bring few 'major developments' in criminal justice reform, says source*, MadaMasr (Sept. 12, 2021), <https://www.madamasr.com/en/2021/09/12/feature/politics/egypts-human-rights-strategy-is-finally-out-but-will-bring-few-major-developments-in-criminal-justice-reform-says-source/>; *Stratyjyh watanyh*, *supra* note 17, at 14.
- ²⁰ *National Strategy for Human Rights*, *supra* note 18, at 13.
- ²¹ *Id.* at 10.
- ²² Abu Emaira, *Egypt announces human rights strategy to mixed reviews*, *supra* note 14.
- ²³ *Background on Case No. 173 - the "foreign funding case" Imminent Risk of Prosecution and Closure*, Egyptian Initiative for Personal Rts. (March 21, 2016) <https://eipr.org/en/press/2016/03/background-case-no-173-%E2%80%9Cforeign-funding-case%E2%80%9D>.
- ²⁴ *Joint Statement – Case 173 and its Remnants Must be Dropped*, Project on Middle East Democracy (Nov. 5, 2021), <https://pomed.org/joint-statement-case-173-and-its-remnants-must-be-dropped/>.
- ²⁵ *Stratyjyh watanyh*, *supra* note 17, at 13.
- ²⁶ Note that Borai was one of the lawyers who helped draft the strategy. Mona El-Naggar and Lara Jakes, *U.S. and Egypt Put Improving Egypt's Human Rights on the Agenda*, N.Y. Times (Sept. 16, 2021), <https://www.nytimes.com/2021/09/16/world/middleeast/egypt-human-rights.html>.
- ²⁷ Siobhán O'Grady, *Under fire for abuses, Egypt releases human rights strategy to mixed reviews*, Washington Post (Oct. 5, 2021), https://www.washingtonpost.com/world/middle-east/egypt-sissi-human-rights/2021/10/04/98d73674-214e-11ec-a8d9-0827a2a4b915_story.html.
- ²⁸ See Steven A. Cook, *Why Dictators Always Pretend to Love the Law*, Foreign Pol'y (Nov. 29, 2021), <https://foreignpolicy.com/2021/11/10/why-dictators-always-pretend-to-love-the-law/>.
- ²⁹ *Id.*
- ³⁰ African Charter on Human and Peoples' Rights art. 9, June 27, 1981, 21 I.L.M. 58 (1982) (hereafter African Charter); International Covenant on Civil and Political Rights art. 19(2), Dec. 16, 1966, 999 U.N.T.S. 1976 (hereafter ICCPR).
- ³¹ *Leading Egyptian rights activist fined for social media post*, Assoc. Press (Nov. 29, 2021), <https://apnews.com/article/middle-east-africa-religion-elections-media-e72786765bdf2d2f91c1ff56aebf95c>.
- ³² Hossam Bahgat (@hossambahgat), Twitter (Dec. 25, 2020), <https://twitter.com/hossambahgat/status/1342575348937084933>.
- ³³ *Egyptian journalist Hossam Bahgat is set to go on trial for a tweet*, Comm. to Protect Journalists (Sept. 13, 2021), <https://cpj.org/2021/09/egyptian-journalist-hossam-bahgat-is-set-to-go-on-trial-for-a-tweet/>.
- ³⁴ *RE: Update to the Working Group in regard to the petition submitted on behalf of Ahmed Samir Santawy (Egypt)*, RFK Human Rts. (July 9, 2021), <https://rfkhr.im.gix.net/asset/Robert-F.-Kennedy-Human-Rights-UNWGAD-Update-Ahmed-Samir.pdf>.

³⁵ *UN Petition Calls for Ahmed Samir Santawy's Release*, RFK Human Rts. (June 16, 2021), <https://rfkhumanrights.org/press/un-petition-calls-for-ahmed-samir-santawys-release>.

³⁶ *United Nations Inquiry Finds that Egyptian Authorities Arbitrarily Detained Ahmed Samir Santawy*, RFK Human Rts. (Feb. 11, 2022), <https://rfkhumanrights.org/press/united-nations-inquiry-finds-that-egyptian-authorities-arbitrarily-detained-ahmed-samir-santawy>; *Opinion No. 83/2021 concerning Ahmed Samir Santawy (Egypt)*, UN Human Rights Council Working Group on Arbitrary Detention, A/HRC/WGAD/2021/83 (Jan. 28, 2022), <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Detention/Opinions/Session92/A-HRC-WGAD-2021-83-Egypt-AEV.pdf>.

³⁷ *National Strategy for Human Rights*, *supra* note 18, at 7-9.

³⁸ *Egypt: National Strategy for Human Rights a ruse*, Cairo Inst. for Human Rts. Studies, *supra* note 16.

³⁹ *Egypt Lifted its State of Emergency: What Now?*, Tahrir Inst. for Middle East Pol'y (Nov. 10, 2021), <https://timep.org/explainers/egypt-lifted-its-state-of-emergency-what-now/>.

⁴⁰ Abdelfattah Elsisy (@alsisiofficial), Twitter (Oct. 25, 2021), <https://twitter.com/Alsisiofficial/status/1452699543754182656>.

⁴¹ *Egypt Lifted its State of Emergency: What Now?*, *supra* note 39.

⁴² Sherif Mohy El Deen, *Egypt's Unexceptional State of Emergency*, Arab Reform Initiative (Aug. 10, 2017), <https://www.arab-reform.net/publication/egypts-unexceptional-state-of-emergency/>.

⁴³ *Egypt: Ending State of Emergency a Start But Insufficient*, Human Rts. Watch (Oct. 26, 2021), <https://www.hrw.org/news/2021/10/26/egypt-ending-state-emergency-start-insufficient#>.

⁴⁴ *Egypt Lifted its State of Emergency: What Now?*, *supra* note 39.

⁴⁵ El Deen, *Egypt's Unexceptional State of Emergency*, *supra* note 42.

⁴⁶ *Egypt Lifted its State of Emergency: What Now?*, *supra* note 39.

⁴⁷ See Vivian Yee, *Egypt's Leader Ends State of Emergency, Says It's No Longer Needed*, NY Times (Oct. 25, 2021), <https://www.nytimes.com/2021/10/25/world/middleeast/egypt-sisi-state-emergency.html>.

⁴⁸ *Egypt Lifted its State of Emergency: What Now?*, *supra* note 39.

⁴⁹ #FreeAlaa: Freedom For Our Courageous Friend And Human Rights Defender, Alaa Abdel Fattah, SMEX (Oct. 5, 2021), <https://smex.org/freealaa-freedom-for-our-courageous-friend-and-human-rights-defender-alaa-abdel-fattah/>.

⁵⁰ *Egypt: Five Years Imprisonment for Writing for Daraj*, Daraj (Sept. 14, 2021), <https://daraj.com/en/79674/>; *Egypt Lifted its State of Emergency: What Now?*, *supra* note 39.

⁵¹ *Egypt Lifted its State of Emergency: What Now?*, *supra* note 39.

⁵² *Politicized and Unfair Trials before the Emergency State Security Court: The case of Ahmed Samir Santawy*, Int'l Commission of Jurists (Nov. 2021), <https://www.icj.org/wp-content/uploads/2021/11/Egypt-Santawy-trial-monitoring-publications-briefing-2021-ENG.pdf> at 8.

⁵³ Mohammad Hanafi, *Egypt appoints first woman president of National Council for Human Rights*, Al Monitor (Nov. 12, 2021), <https://www.al-monitor.com/originals/2021/11/egypt-appoints-first-woman-president-national-council-human-rights>.

⁵⁴ *About*, Moushira Khattab, <https://www.moushirakhattab.com/about.php> (last accessed Jan. 25, 2022).

⁵⁵ *Establishment*, Nt'l Council for Human Rts., <https://www.nchr.org/en/establishment> (last accessed Jan. 25, 2022).

⁵⁶ *Our Vision – Human Rights as a National Priority*, Nt'l Council for Human Rts., <https://www.nchr.org/en/Vision-Mission> (last accessed Jan. 25, 2022).

⁵⁷ *Annual Reports*, Nt'l Council for Human Rts., <https://nchr.org/en/annual> (last accessed Feb. 7, 2022).

⁵⁸ *NCHR Committees*, Nt'l Council for Human Rts., <https://nchr.org/en/CommitteesUnits> (last accessed Feb. 7, 2022).

⁵⁹ *Executive Summary Of Fifteenth Annual Report*, Nt'l Council for Human Rts. (2019) <https://nchr.org/Uploads/publication/en/FinalNCHRExecutiveSummary151632659283.pdf> at 10.

⁶⁰ Law No. 197/2017 Amending Provisions of Law No. 94/2003 on the Establishment of the National Council for Human Rights, Nt'l Council for Human Rts. [https://nchr.org/Uploads/publication/en/AmendingLawNo1577616575\(1\)1603189257.pdf](https://nchr.org/Uploads/publication/en/AmendingLawNo1577616575(1)1603189257.pdf) at art. 1.

⁶¹ *Ambassador Moushira Khattab meets with the Speaker of the Arab Parliament*, Nt'l Council for Human Rts. (Jan. 26, 2022), <https://nchr.org/en/news-details/898>.

⁶² *See Egypt: Emergency Provisions Made Permanent*, Human Rts. Watch (Nov. 5, 2021), <https://www.hrw.org/news/2021/11/05/egypt-emergency-provisions-made-permanent>.

⁶³ *Id.*; *Egypt: New amendments ratified by president entrench permanent state of emergency*, Cairo Inst. for Human Rts. Studies (Nov. 24, 2021), <https://cihrs.org/egypt-new-amendments-ratified-by-president-entrench-permanent-state-of-emergency/?lang=en>.

⁶⁴ *Egypt: Emergency Provisions Made Permanent*, Human Rts. Watch, *supra* note 62.

⁶⁵ *See Egypt uses terrorism trials to target human rights activists, say UN experts*, Office of the United Nations High Comm'r for Human Rts. (Oct. 8, 2020), <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26364&LangID=E>.

⁶⁶ *Egypt: Emergency Provisions Made Permanent*, Human Rts. Watch, *supra* note 62; *Egypt: New amendments ratified by president entrench permanent state of emergency*, Cairo Inst. for Human Rts. Studies, *supra* note 63.

⁶⁷ *See Egypt: New amendments ratified by president entrench permanent state of emergency*, Cairo Inst. for Human Rts. Studies, *supra* note 63; Chris Harland-Dunaway, *New restrictive regulations in Egypt will shut down access to independent information, legal director says*, The World (Nov. 2, 2021), <https://theworld.org/stories/2021-11-02/new-restrictive-regulations-egypt-will-shut-down-access-independent-information>.

⁶⁸ *Egypt: New amendments ratified by president entrench permanent state of emergency*, Cairo Inst. for Human Rts. Studies, *supra* note 63.

⁶⁹ *Id.*

⁷⁰ *Egypt: Emergency Provisions Made Permanent*, Human Rts. Watch, *supra* note 62.

⁷¹ *Egypt: Unprecedented Expansion of Military Courts*, Human Rts. Watch (Nov. 17, 2014), <https://www.hrw.org/news/2014/11/17/egypt-unprecedented-expansion-military-courts>.

⁷² *Id.*

⁷³ *TIMEP Brief: Protest Law*, Tahrir Inst. for Middle East Pol'y (Nov. 9, 2018), <https://timep.org/reports-briefings/timep-brief-protest-law/>.

⁷⁴ *See Id.*

⁷⁵ Yasmin Omar and Mai El-Sadany, *Indefinite Pretrial Detention in Egypt: Rotation and Detention Pending Multiple Cases*, Tahrir Inst. for Middle East Pol'y (Feb. 9, 2021), <https://timep.org/explainers/indefinite-pretrial-detention-in-egypt-rotation-and-detention-pending-multiple-cases/>; *Egypt: No Pretense of Judicial Review for Hundreds*, Human Rts. Watch (May 18, 2020), <https://www.hrw.org/news/2020/05/18/egypt-no-pretense-judicial-review-hundreds#>.

⁷⁶ Omar and El-Sadany, *Indefinite Pretrial Detention in Egypt: Rotation and Detention Pending Multiple Cases*, *supra* note 75.

⁷⁷ *UN Petition Calls for Ahmed Samir Santawy's Release*, RFK Human Rts., *supra* note 35.

⁷⁸ See Jeremy M. Sharp, *Egypt: Background and U.S. Relations*, Congressional Research Service (Sept. 30, 2021), <https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL33003.pdf>.

⁷⁹ *Id.* at 23-24.

⁸⁰ *Id.* at 32.

⁸¹ Naggar and Jakes, *U.S. and Egypt Put Improving Egypt's Human Rights on the Agenda*, *supra* note 26.

⁸² Elizabeth Hagedorn, *Intel: Blinken tells Egypt that human rights are 'central' to US relationship*, Al Monitor (Feb. 23, 2021), <https://www.al-monitor.com/originals/2021/02/egypt-blinken-shoukry-human-rights-central-russia-jet-biden.html>.

⁸³ Simon Lewis and Daphne Psalidakis, *Blinken says Egypt has more 'issues of concern' on human rights ahead of dialogue*, Reuters (Nov. 8, 2021), <https://www.reuters.com/world/blinken-says-egypt-has-more-issues-concern-human-rights-ahead-dialogue-2021-11-08/>.

⁸⁴ Thomas Carothers and Benjamin Press, *When US Security and Democracy Interests Clash*, Just Sec. (Nov. 18, 2021), <https://www.justsecurity.org/79268/when-us-security-and-democracy-interests-clash/>.

⁸⁵ *Working Group on Egypt Calls on Secretary Blinken to Reprogram Foreign Aid Withheld from Egypt*, Project on Middle East Democracy (Jan. 24, 2022), <https://pomed.org/working-group-on-egypt-calls-on-secretary-blinken-to-reprogram-foreign-aid-withheld-from-egypt/>.

⁸⁶ *Joint Statement – Biden Administration's Decision to Reprogram Military Aid to Egypt Is Necessary but Insufficient*, Human Rts. Watch (Feb. 1, 2022), <https://www.hrw.org/news/2022/02/01/joint-statement-biden-administrations-decision-reprogram-military-aid-egypt#>.

⁸⁷ *Id.*

⁸⁸ Naggar and Jakes, *U.S. and Egypt Put Improving Egypt's Human Rights on the Agenda*, *supra* note 26.

⁸⁹ *Joint Statement – Biden Administration's Decision to Reprogram Military Aid to Egypt Is Necessary but Insufficient*, *supra* note 86.

⁹⁰ *Id.*

⁹¹ *Reps. Beyer and Malinowski Announce Formation of Egypt Human Rights Caucus*, Congressman Don Beyer (Jan. 25, 2021), <https://beyer.house.gov/news/documentsingle.aspx?DocumentID=5025>;

Hagedorn, *Intel: Blinken tells Egypt that human rights are 'central' to US relationship*, *supra* note 82.

⁹² Section 1345, H.R. 4350, 117th Cong. (2021) available at: <https://s3.documentcloud.org/documents/21155462/fiscal-2022-ndaa-bill-text.pdf>; Rohini Kurup, *National Defense Authorization Act for Fiscal 2022*, Lawfare (Dec. 16, 2021), <https://www.lawfareblog.com/national-defense-authorization-act-fiscal-2022>.

⁹³ *Here's what the 2022 NDAA has to say about the Middle East*, Al Monitor (Dec. 30, 2021), <https://www.al-monitor.com/originals/2021/12/heres-what-2022-ndaa-has-say-about-middle-east>; Josh Rogin, *Backroom defense bill lets dictators and kleptocrats off the hook*, Washington Post (Dec. 8, 2021), <https://www.washingtonpost.com/opinions/2021/12/08/backroom-defense-bill-lets-dictators-kleptocrats-off-hook/>.

⁹⁴ For more, see *Joint Statement – Biden Administration's Decision to Reprogram Military Aid to Egypt Is Necessary but Insufficient*, *supra* note 86.

⁹⁵ *Egypt: No Meaningful Progress on Human Rights Without These #First7Steps*, European Initiative for Personal Rts. (May 4, 2021), <https://eipr.org/en/press/2021/05/egypt-no-meaningful-progress-human-rights-without-these-first7steps>.

⁹⁶ For more, see Mona Ali, *Understanding Violence Against Women in Egypt*, Washington Report on Middle East Affs. (Jan 19, 2022), <https://www.wrmea.org/egypt/understanding-violence-against-women-in-egypt.html>.